مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

كلية الزراعة
مركز الدراسات والاستشارات
الزراعية

المؤتمر الدولي

اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي

أثر برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى العربى

د. أسامة أحمد البهنساوى

أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد

كلية الزراعة جامعة الأزهر

القاهرة: ١٧-٢٠ من المحرم ١٤٢١هـ / ٢٢-٢٥ من أبريل ٢٠٠٠م

مقدمـــة:

ساد الدول العربية اهتمام واسع بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة منذ نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات، وذلك بسبب ما تعرضت له من تدنى مستويات الأداء فى اقتصادياتها بشكل عام، وفى قطاعاتها الزراعية بشكل خاص، بالإضافة إلى زيادة أعباء وارداتها من الغذاء، وزيادة مقدار الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك من السلع الغذائية الأساسية، وفى نفس الوقت ارتفاع أسعار الغذاء فى الأسواق العالمية مع سيادة حالة من الركود الاقتصادى النسبى فى الدول المتقدمة والنامية على السواء، وزيادة معدلات التضخم والبطالة، وانكماش التدفقات المالية والمعونات الدولية الموجهة إلى الدول النامية، الأمر الذى أدى إلى تفاقم مشاكل المديونية فى الدول النامية، ومن بينها بعض الدول العربية، ووجود اختلالات حادة وعجز متزايد فى الموازين التجارية وموازين المدفوعات والموازنات العامة لهذه الدول.

وقد كانت هذه العوامل جميعها وما أدت إليه من انعكاسات اقتصادية، سببا كافياً للتوجه نحو احداث تغيرات جوهرية فى السياسات الاقتصادية العامة للدول العربية فاستجابت بعضها للبرامج التى اقترحها صندوق النقد الدولى لتثبيت وتحقيق الاستقرار الاقتصادى أو التعديلات الهيكلية التى أشار بها البنك الدولى، بينما فضلت بعضها الآخرى أن تتبنى سياسات وبرامج إصلاحية خاصة بها، ولا ترتبط بشكل مباشر بأى من هاتين المؤسستين أو تعتمد على ما قدمتاه من دعم فى هذا الصدد. ومن هنا فقد تفاوتت الدول العربية فيما بينها من حيث طبيعة وعمق ومدى شمولية ما طبقته كل منها من برامج وتعديلات هيكلية فى ادارة قطاعاتها الزراعية وفقا لطبيعة وظروف كل دولة وأهمية الزراعة فى اقتصادها الوطنى وأهداف أو غايات كل دولة منها من وراء تطبيق تلك البرامج والتعديلات، إلا انها جميعا عملت على إزالة التشوهات وتجاوز العثرات التى تعانى منها قطاعاتها الزراعية وتحسين كفاءة إدارتها بما يحقق زيادة معدلات انتاجها من المنتجات الزراعية.

مشكلة البحث وهدفه:

على الرغم من تحسن مستويات الأداء فى معايير مؤشرات الاقتصاديات القومية العربية نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية وانعكاس ذلك أيضاً على مؤشراء الأداء فى قطاعاتها الزراعية متمثلة فى تحرير التراكيب المحصولية وزيادة الاهتمام بالمحاصيل والمنتجات الزراعية التصديرية، وتراجع قيمة الواردات الزراعية فى إطار سياسات ترشيد الإستيراد والإستهلاك، وتحسين معدلات الإنتاجية، إلا أنه حتى الآن لم يتأكد تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية فى مواجهة الأسواق الخارجية، كما أن

مؤشرات الفجوة الغذائية توضح استمرارها فى بعض الدول العربية خاصة التى تعتمد أساسا على الزراعات المطرية، وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار الغذاء فى المناطق الريفية التى هى أصلاً المنتجة للغذاء الأمر الذى يتطلب إعادة تقييم ما تم تطبيقه من برامج إصلاحية وتعديلات هيكلية فى القطاعات الزراعية العربية واقتراح السبل الكفيلة لدعم الامكانيات المشتركة لهذه الدول للعمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص المتاحة والجوانب الايجابية لهذه الإصلاحات والتعديلات، والحد من الآثار السلبية التى أفرزتها.

أولاً: أوضاع القطاعات الزراعية العربية قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية:

انتهجت الدول العربية منذ تحقيقها لإستقلالها الوطنى وحتى ما قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية سياسات اقتصادية اتسمت فى بعضها بالتوجه الاشتراكى الذى يعتمد على التخطيط المركزى والتدخل الحكومى المباشر فى جميع مجالات النشاط الاقتصادى من انتاج وتوزيع، بينما اتسمت فى بعضها الآخر بإعطاء قدر من الحرية للنشاط الاقتصادى والإعتماد على آليات السوق والتدخل فى حالات الضرورة بهدف دعم بعض الفئات أو تحسين مستويات دخولهم.

وبصفة عامة فقد أسفرت تلك التوجهات عن ظهور بعض الإختلالات الاقتصادية التى تفاوت حدتها بين قطر عربى وآخر، فكانت أكثر حدة فى الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية الكبيرة والموارد والثروات الطبيعية المتواضعة. وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الاختلالات الاقتصادية لم تكن ترجع فقط إلى سوء التخطيط والسياسات الاقتصادية المتبعة فى الأقطار العربية، وإنما أيضاً بسبب تراجع معدلات النمو العالمية سواء فى الدول الصناعية أو الدول النامية وارتفاع معدلات التضخم وزيادة معدلات البطالة وتقلص صافى التدفقات المالية إلى الدول النامية، وقد تأثرت جميع الدول العربية بمختلف العوامل والمتغيرات الدولية التى هيأت البيئة المناسبة لتراكم العديد من الآثار السلبية على اقتصادياتها الداخلية وبصفة خاصة على قطاعاتها الزراعية ويمكن ايجاز الملامح الرئيسية لهيكل القطاعات الزراعية قبل تطبيق البرامج الإصلاحية والتعديلات الهيكلية فى ثلاث جوانب أساسية هى:

١ - انخفاض الطلب المحلى على السلع الغذائية والزراعية نتيجة لحالة الركود الاقتصادى العالمى والداخلى لهذه الدول.

٢ - ضعف قدرة الدول العربية على استيراد مدخلات الانتاج الزراعى نتيجة لتدنى حصيلة مواردها من النقد الأجنبى بعد تراجع معدلات الأسعار الحقيقية للبترول

وانخفاض الطلب العالمى عليه، الأمر الذى ترتب عليه انخفاض معدلات الإنتاج والانتاجية الزراعية.

٣ - تدهور شروط التبادل التجارى خاصة بالنسبة للسلع والمنتجات الزراعية الأمر الذى ترتب عليه ضعف وتدهور عوائد المنتجات الزراعية وبالتالى إنعدام الحافز لدى منتجيها لزيادة انتاجها.

وبالنسبة لإدارة القطاعات الزراعية العربية فإنه يمكن ايجاز أهم ملامح السياسات الزراعية التى اتبعت فيها قبل تطبيق البرامج الاصلاحية والتعديلات الهيكلية فيمايلى:

(أ) التدخل الحكومى فى قطاع الزراعة:

تعرضت العديد من الدول العربية لمختلف أنواع التدخل الحكومى، ولكن بدرجات متفاوته، الأمر الذى ترتب عليه حدوث اختلالات وتشوهات سعرية، وكذلك اختلالات فى توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات.

(ب) تنظيم العملية الانتاجية:

على الرغم من أن السياسات الانتاجية فى الدول العربية تتفق فى الهدف الأساسى وهو تأمين الغذاء لمواطنيها، إلا أنها قد اختلفت فى الآليات التى استخدمتها لتحقيق ذلك الهدف. وتنقسم الدول العربية فى هذا الإطار إلى مجموعتين: الأولى تضم الدول العربية التى انتهجت اسلوب التخطيط المركزى، حيث تضع الدولة مركزيا الخطط التنموية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتحدد من خلال الخطة ادوار كل من القطاع العام والقطاع الخاص وآليات التنفيذ. وقد تضمنت هذه المجموعة الجزائر والسودان وسوريا والعراق وجمهورية مصر العربية. أما المجموعة الثانية فتضم الدول العربية التى انتهجت أسلوبا للتنمية تعتمد على آليات السوق فى توجيه الموارد نحو الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد تضمنت هذه المجموعة بالاضافة إلى مجموعة الدول الخليجية كل من الأردن وليبيا والمغرب. ورغم ذلك فقد كانت حكومات بعض هذه الدول تتدخل فى توجيه الاستثمارات لصالح قطاع معين مثل التدخل فى دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية، وتوفير تمويل المشروعات الزراعية بشروط ميسرة، ودعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الأساسية وكذلك دعم مستلزمات الانتاج الزراعى.

(جـ) توفير وتسويق ودعم مستلزمات الانتاج الزراعى:

إعتمد توفير وتسويق مستلزمات الانتاج الزراعى فى الدول العربية التى تنتهج اقتصاديات السوق على القطاع الخاص من خلال إعفائه من كافة الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج الزراعى المستوردة. أما الدول العربية التى طبقت التخطيط المركزى فإن توفير وتسويق مستلزمات الانتاج الزراعى فيها كان يتم بصفة أساسية من خلال التعاونيات الزراعية أو غيرها من مؤسسات الدولة أو عن طريق بنوك التسليف الزراعية.

(د) السياسات التسويقية والتوزيعية:

تهدف السياسات التسويقية والتوزيعية بصفة أساسية إلى زيادة كفاءة خدمات تلك المرافق الهامة والمتمثلة فى الحد من الفاقد الزراعى، وتخفيض الهوامش التسويقية لصالح كل من المنتج والمستهلك. وانطلاقا من هذه الأهداف فقد اتبعت الدول العربية سياسات متباينة ومن خلالها يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين: الأولى تضم الدول العربية التى انتهجت اسلوب التخطيط المركزى حيث يحتكر القطاع العام معظم أنشطة تسويق انتاج ومستلزمات الانتاج الزراعى، مع دور محدود للقطاع الخاص فى التسويق والتوزيع، ومن هذه الدول مصر وسوريا والسودان والعراق وليبيا والجزائر. أما المجموعة الثانية فتضم الدول العربية التى تترك للقطاع الخاص معظم مهام تسويق وتوزيع السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى بإستثناء بعض السلع الغذائية ذات الطابع الاستراتيجى كالحبوب والألبان والسكر والشاى، وتضم هذه المجموعة باقى الدول العربية.

(هـ) السياسات السعرية الزراعية:

تشير التجارب المختلفة بشأن السياسات السعرية الزراعية التى اتبعتها الأقطار العربية إلى أنها قد استهدفت فى معظمها توفير الحوافز الانتاجية التى تعمل على زيادة الكفاءة الانتاجية الزراعية، والعمل على تحقيق الاستقرار السعرى للمنتجين الزراعيين المحليين وفى نفس الوقت زيادة موارد الخزانة العامة للدولة، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء، وتحسين الدخول الزراعية، وتحقيق فائض انتاجى للتصدير. وقد اختلفت سياسات التسعير التى اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق تلك الأهداف من التحديد المركزى للأسعار إلى التحرير الكامل لها وفق مؤشرات العرض والطلب. فتغيرت تلك السياسات فى مصر مثلاً لصالح المستهلكين وقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى لصالح قطاع الزراعة، كما كان يتم تثبيت الأسعار لأكثر من سنة فى سوريا رغم ارتفاع تكاليف الانتاج، وتحملت الحكومة فى العراق قدرا كبيرا من الخسائر بسبب البيع بأسعار تقل عن التكاليف عن طريق الدعم المالى المباشر.

(و) تقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي:

يمكن ايجاز أهم الخدمات المساندة للانتاج الزراعى فى الأقطار العربية فى توفير التمويل الزراعى وتنظيم القوانين المتعلقة بالحيازة واستغلال الأراضى الزراعية حيث تعتبر القروض الزراعية مطلبا رئيسيا لاحداث التطوير اللازم فى الأداء الزراعى، وذلك لضرورتها فى تمويل استخدام التكنولوجيا الحديثة. وعلى الرغم من اختلاف قدرة الأقطار العربية على توفير فرص الإقراض والتمويل الزراعى، إلا أن هذه الفرص لم تكن فى معظم الاحيان متناسقة مع مدى توفر الموارد الزراعية الملائمة للاستثمار كالتربة والمياه.

أما بالنسبة لنظم الحيازة فقد قسمت الدول العربية من حيث القوانين التى تنظمها إلى مجموعتين: الأولى تضم الدول العربية التى أصدرت قوانين إصلاح زراعى شاملة ارتبطت أساساً بالاستيلاء على الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار المزارعين وتشمل هذه المجموعة مصر وسوريا والعراق، والثانية تضم باقى الدول العربية، والتى لم تكن تتدخل فى ملكية الأراضى مثل دول الخليج والسودان وتونس والجزائر، أو التى كان تدخلها محدودا ويغطى فقط المشاريع الكبرى كما فى الأردن والمغرب.

ثانياً: ملامح التعديلات الهيكلية فى إدارة القطاعات الزراعية وفقاً لبرامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى:

شهدت حقبتى الثمانينات والتسعينات فى العديد من الدول العربية سياسة اصلاح مسار اقتصادها واعادة هيكلته تمشياً مع الاتجاه العالمى لتحرير الاقتصاد والتجارة. ولقد ارتكزت برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على تحرير أسعار الانتاج ومستلزماته، واعطاء الفرصة للقطاع الخاص للدخول فى الاعمال الزراعية من استثمار وتسويقه، وحل المؤسسات والشركات الحكومية وتصفيتها وبيعها للقطاع الخاص، وترشيد مورد المياه، واعادة هيكله وزارات الزراعه ومراكز البحوث والارشاد، وأن يقتصر دور الدولة على وضع الخطط التأشيريه والاسهام فى برامج التنمية الريفية وتنفيذ البنية الأساسية الزراعية، ودعم مؤسسات البحث العلمى.

هذا ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث طبيعة وعمق برامج الاصلاح الاقتصادى التى تم تنفيذها فى هذه الدول.

المجموعة الأولى: وتضم الدول التى مازالت تعطى أهمية كبيرة للقطاع العام ويتطلب الأمر المحافظة عليه وتحديثه، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليقوم بدور أكبر فى التنمية

الاقتصادية، وتركز هذه الدول على الاصلاح المالى والادارى بالدرجة الأولى فى اطار توجهات ذاتية مستقلة نحو اجراء قدر من الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى لمواكبة المتغيرات والمستجدات المحلية والاقليمية والدولية، ومن بين دول هذه المجموعة كل من العراق، سوريا، ليبيا.

المجموعة الثانية: وتضم الدول التى تعزى ازمتها الاقتصادية إلى سيطرة القطاع العام على الحياة الاقتصادية بصفة عامه، وبالتالى اصبح التخلص من القطاع العام شرطاً ضرورياً لتصحيح المسار الاقتصادى فيها، ومن ثم يتطلب الأمر برنامجاً طموحاً وتدخلاً عميقاً للاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى والذى يتطلب بدوره عوناً فنياً ودعماً مالياً يمكن الحصول عليه من بعض المؤسسات الدولية وفى مقدمتها كلا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومن بين دول هذه المجموعة كل من مصر، المغرب، تونس، الأردن، الجزائر، السودان.

المجموعة الثالثة: وتضم الدول التى تعتمد اقتصادياتها بصفة أساسية على آلية السوق وحرية النشاط الاقتصادى، إلا أن معظم هذه الدول تبنت سياسات دعم كبيرة لتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المتخلفة، مما يستدعى اعادة النظر فى هذا الدعم، خاصة بعد تراجع عائدات النفط وتغير المناخ الاقتصادى والتجارى العالمى وتمثل هذه المجموعة دول الخليج.

وفيما يلى عرضاً للتعديلات الهيكلية فى القطاعات الزراعية فى اطار برنامج الاصلاح والتكيف الهيكلى وذلك بالنسبة لبعض الدول العربية التى توافرت معلومات عن برامجها الاصلاحية:

(١) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية الأردنية:

قامت الأردن بسلسلة من الاجراءات التى استهدفت الحد من الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى ففى أوائل عام ١٩٨٩ تبنت الحكومة برنامجاً متكاملاً لتصحيح الاقتصادى يعتمد على الجهود الوطنية إلى جانب دعم المجتمع الدولى وبالتعاون مع صندوق النقد الدولى. ونظرا لما يمثله القطاع الزراعى من أهمية بين القطاعات الاقتصادية الأردنية فقد كان فى بؤرة الاهتمام الاصلاحى الذى تم تطبيقه منذ عام ١٩٨٩ وتبعه برنامج تصحيحى فى قطاع الزراعة عام ١٩٩٤ ثم جاءت وثيقة السياسة الزراعية التى اقرتها الحكومة فى نهاية عام ١٩٩٦ لتعزيز التوجهات الاصلاحية فى هذا القطاع.

هذا وقد اشتمل برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى على العناصر الرئيسية التى تتضمنتها تلك السياسات فى العديد من الدول حيث شملت هذه العناصر فى مجال الزراعة كلا ممايأتى:

أ - إزالة كافة اشكال الاحتكار التى تمارسها الدوله والسماح للقطاع الخاص بأن يقوم بدور رئيسى فى عمليات استيراد وتصدير مدخلات الانتاج والسلع الزراعية وتسويق هذه المواد فى الأسواق الداخلية.

ب - إزالة الدعم المباشر وغير المباشر سواء المقدم للانتاج أو لمستلزماته أو للسلع الاستهلاكية الرئيسية.

جـ - إزالة الدعم المقدم للقروض الزراعية بقيمة تقل عن القيمة الحقيقية للفائدة التى تتحدد على ضوء قوى العرض والطلب. كما يشمل توقف الدولة عن تدخلها فى اعفاء المزارعين من تسديد قروضهم أو فوائدها.

د - إزالة التسعيرة الاجبارية للمدخلات والمخرجات وترك تحديد أسعارها لآلية السوق.

هـ - إزالة جميع أشكال الحماية الجمركية وتحرير الصادرات والواردات بما يعمل على تحرير التجارة الزراعية.

و - تدنية التدخل الحكومى فى العملية الانتاجية الزراعية، واقتصاره على التنظيم والمراقبة والتوجيه.

ز - استحداث وتطبيق سياسة وطنية لتنظيم استهلاك المياه.

(٢) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية الجزائرية:

فى عام ١٩٨٨ بدأت الجزائر الدخول التدريجى فى برنامج للاصلاح والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى ويمكن رصد أهم ملامح التعديلات الهيكلية والتكيف والاصلاح فى قطاع الزراعه فيمايلى:

أ - تنظيم الأنشطة الانتاجية والخدمية وتخلى الدولة عن مسئوليات الاقراض والتمويل والتسويق لتقوم بها التكوينات الفلاحية وبخاصة التعاون الفلاحى والقطاع الخاص.

ب - تحرير اسواق السلع والمنتجات والغاء الدعم لمستلزمات الانتاج وترك تحديد الاسعار لقوى العرض والطلب فى الاسواق.

جـ - اعادة هيكلة ادارة القطاع الزراعى واعطاء الفلاحين دورا أكبر فى مجال هذه الادارة من خلال انشاء الغرف الفلاحية على مستوى جميع الولايات.

د - الحد من التدخل الحكومى وتشجيع الاستثمار الزراعى.

هـ - توزيع الأدوار بين القطاعات فالقطاع العام يظل قائما وحاضرا فى المجالات المتعلقة بالنفع العام كحماية الانتاج والرقابة والتنظيم والبحث العلمى عبر المؤسسات العامة. بينما يبقى القطاع الخاص فى المجالات التى تتخلى عنها الدولة والتى تتطلب آليات المنافسة كالتسويق والتمويل والتوزيع.

(٣) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية السعودية:

بدأت السعودية برنامجها الخاص للاصلاح الهيكلى فى القطاع الزراعى منذ عام ١٩٧٠ وتمثلت أهم ملامح التعديلات الهيكلية فى الجوانب التالية:

أ - تنظيم الأنشطة الانتاجية والخدمية وذلك بحفز القطاع الزراعى للتحول من الانشطة التقليدية إلى الزراعة التى تستهدف الاسواق بما تحققه من تنوع انتاجى وفوائض تسويقيه.

ب - تحرير اسواق السلع والمنتجات.

جـ - تحرير أسواق مستلزمات الانتاج حيث يخلو النظام المطبق فى التجارة الخارجية للمملكة استيراداً أو تصديرا من القيود أو الرسوم الجمركية.

د - الاصلاح المؤسسى واعادة هيكلة ادارة القطاع الزراعى.

(٤) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية السودانية:

تم اعلان سياسة الاصلاحات الهيكلية فى فبراير ١٩٩٢ والتى دعمت مسيرة الاصلاحات التى تضمنها برنامج الانقاذ الثلاثى وقد سارت الخطوات الاصلاحية وفقا لذلك فى اتجاه تحقيق العديد من التعديلات والتى شملت بصفة خاصة مايلى:

أ - سياسة الاستخصاص: وتنطوى هذه السياسة على تحويل ملكية المؤسسات العامة الخاسرة إلى القطاع الخاص.

ب - السياسة التمويلية: وتتضمن تحويل تمويل النشاط الزراعى من البنك المركزى إلى محفظة البنوك، وزيادة راسمال البنك الزراعى.

جـ - السياسة التسويقية: الغاء احتكار مؤسسات القطاع العام التسويقية وفتح الباب أمام شركات وأفراد القطاع الخاص للدخول فى مجال التسويق.

د - السياسات الخاصة بالمشروعات الزراعية الكبرى: مثل مشاريع الجزيره والرهد وحلفا الجديدة فقد راعت السياسات أن تبقى هذه المشاريع فى اطار ملكية الدولة.

هـ - الاستثمار الزراعى: انتهجت الدولة سياسات هدفت إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار الزراعى، وفى مجال الرى والموارد المائية توجهت السياسة الاستثمارية نحو الاستغلال الكامل لنصيب السودان من مياه النيل، وتطوير نظم الرى وتحديثه بجانب تطوير مصادر المياه الجوفيه.

(٥) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية السوريه:

قامت الحكومة السوريه بداية من عام ١٩٨٦ بإجراء العديد من التعديلات الهيكلية والاصلاحات فى السياسة الاقتصادية عامة والزراعية خاصة، ويمكن رصد أهم ملامح التعديلات الهيكلية فى الزراعة السوريه فيمايلى:

أ - تنظيم الأنشطة الانتاجية والخدمية فى مجال التخطيط الزراعى حيث تم تحديد دور الحكومة فى الاعتماد على التخطيط التأشيرى وبخاصة للمحاصيل الاستراتيجية وتحديد الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية بالاعتماد على البحث العلمى.

ب - تعديل السياسة السعرية الزراعية ومنح هوامش ربح للمنتجين بالاضافة إلى الرفع التدريجى للدعم عن مستلزمات الانتاج.

جـ - اتمام عمليات استصلاح الاراضى من خلال القطاعين العام والخاص وتقوم وزارة الرى بمسئولية البنية الأساسية للاستصلاح.

د - تطوير البادية والحد من التصحر وذلك بتنفيذ المشاريع الخاصة بزيادة الغطاء النباتى.

هـ - تنشيط الخدمات المساندة للانتاج الزراعى من خلال انشاء واقامة المراكز البحثية والمختبرات الاقليمية وتدعيم بنية الارشاد الزراعى.

و - تحرير اسواق السلع الزراعية واعطاء القطاع الخاص دورا متزايداً فى عمليات التسويق الداخلى والخارجى وتحرير أسواق مستلزمات الانتاج والحد من التدخل الحكومى لتقتصر على بعض السلع الاستراتيجية.

ز - منح قانون الاستثمار ١٠ لعام ١٩٩١ العديد من التسهيلات والاعفاءات والمزايا سواء ذات الطابع الاجرائى أو القانونى أو الضريبى وما يتعلق بتسهيل نظم الاستيراد والتصدير.

(٦) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية العراقية:

لم تكن برامج الاصلاح الهيكلى التى اجريت فى العراق استجابة لطلب أو شروط المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى ولكن بهدف توفير احتياجات

الشعب من الغذاء وتوفير ما تحتاجه الصناعة من منتجات زراعية وتحقيق فائض زراعى للتصدير. وتتمثل أهم ملامح الاصلاحات والتعديلات الهيكلية التى اتبعتها العراق فيمايلى:

أ - تنظيم الأنشطة الانتاجية والخدمية والقاء مسئولياتها على القطاع الخاص.

ب - تحرير أسواق السلع والمنتجات حيث تم تحويل ملكية المؤسسات التسويقية الزراعية إلى القطاع الخاص.

جـ - الاصلاح المؤسسى واعادة هيكلة ادارة القطاع الزراعى.

د - الحد من التدخل الحكومى حيث انه برغم ظروف الحصار الدولى على العراق فإن الدولة بدأت بمحاولة الانسحاب من هذا التدخل فى العمليات الانتاجية أو الخدمات الزراعية أو التسويق أو التسعير.

هـ - الاستثمار الزراعى حيث اخذ القطاع الخاص دورا واضحا فى التنمية الزراعية وتم تشجيعه على توجيه استثماراته للمجال الزراعى وذلك بإزالة التعقيدات وغيرها من العوامل التى تحد من قيام القطاع الخاص بدوره فى التنمية الزراعية.

و - توزيع الأدوار بين القطاعات المتخلفة حيث يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسى فى العملية الانتاجية الزراعية بينما يتركز دور الدولة فى مجال البحوث الزراعية والارشاد الزراعى.

(٧) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية القطرية:

تتركز أهم ملامح التعديلات الهيكلية فى القطاع الزراعى فى قطر فيمايلى:

أ - الاهتمام بالموارد الأكثر ندرة.

ب - الاهتمام بالمحاصيل الأكثر جدوى وكفاءة فى استخدام المياه.

جـ - الاهتمام بالثروة الحيوانية والسمكية.

د - دعم الاستثمار الزراعى فى القطاعين العام والخاص لاقامة المشاريع والشركات العامة والمشتركة.

هـ - الاستمرار فى تنفيذ البرامج البحثية ومشروعات الاستزراع والحماية للموارد الطبيعية وزراعة الغابات والمراعى.

(٨) التعديلات الهيكلية وبرامج الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى المصرى:

نظراً لما لقطاع الزراعة فى مصر من خصوصية، ومن سابق تدخل الدولة شبه الكامل فيه، فإن التكييف الهيكلى لهذا القطاع لكى يتواءم مع سياسة التحرير الاقتصادى تطلب العديد

من الاجراءات الحذرة والمتأنية، وذلك حتى لا يصاب الانتاج الزراعى بهزات تؤثر عليه، بسبب تداخل الجوانب الاجتماعية فى الزراعة إلى حد كبير مع نظيرتها الاقتصادية، حيث اهتمت سياسات التنمية فى مصر على الدوام بالبعد الاجتماعى، وكانت لاعتبارات العدالة وتوزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية وزنا هاما فى وضع السياسات، وفى أولويات التنمية.

وقد كان القطاع الزراعى فى مصر أول القطاعات الاقتصادية التى تم فيها تطبيق سياسات إصلاحية سبقت برامج الاصلاح الشامل الذى بدئ فى تطبيقه فى مصر اعتبارا من ١٩٨٧/٨٦. وقد تضمنت هذه التو . ات الاصلاحية المبكرة التوسع فى تشجيع وزيادة دور القطاع الخاص، واعادة النظر فى التشريعات الزراعية، وتطوير وتحديث المؤسسات والتنظيمات الزراعية والريفية، وإعادة النظر فى معدلات أسعار الفائدة على القروض الزراعية، والتوجه نحو خفر الصادرات الزراعية وتقليل الواردات منها، ورفع مستوى الدخول للمنتجين الزراعيين. حيث تم تطبيق العديد من البرامج والمشروعات التى استهدفت التطوير التكنولوجى المتكامل، وتطوير الأساليب البحثية والارشادية وترشيد استخدام الموارد المائية، وتحرير القطاعات الانتاجية والتسويقية. وقد تمثلت أهم ملامح الاصلاحت الاقتصادية والتعديلات الهيكلية فى القطاع الزراعى المصرى فى:

أ - تحرير أسواق السلع والمنتجات الزراعية، حيث تم إلغاء نظام التوريد الاجبارى للمنتجات الزراعية مع زيادة أسعار التسليم فى نظام التوريد الاختيارى حتى تتواءم مع أسعار السوق الحر، وزيادة دور الدولة فى مجالات توفير البنية الأساسية وتوفير الطاقات التخزينية وتشجيع الاستثمار فيها، ووضع القواعد والأنظمة الموضحة للتدريج والتوحيد القياسى، وتوفير المعلومات الأساسية والبحوث التطبيقية المرتبطة بالتسويق والتى تخدم المنتجين والمستهلكين والمستثمرين.

ب - تحرير أسواق مستلزمات الانتاج الزراعى، من خلال إلغاء الدعم على مدخلات الانتاج وفق خطة زمنية محددة شملت الأسمدة والتقاوى والمبيدات وغيرها وكذلك تعديل الاطار التنظيمى والقانونى لتسويق وتوريد مستلزمات الانتاج وتحريك أسعارها لتقترب مع تكلفتها الاقتاصدية حيث تم تعديل أسعار التجزئة للأسمدة المتداولة بواسطة القطاع العام لتعكس إلغاء الدعم، وكذلك تعديل أسعار العلف التقليدى وإلغاء دعمه وإلغاء دور الدولة فى استيراد تسويق الذرة الصفراء، وغيرها من الاجراءات.

جـ - الحد من التعديل الحكومى بترك القرارات الأساسية المتعلقة بالانتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعى وقوى السوق، وتشجيع قيام تعاونيات تسويقية زراعية

تخدم أغراض الأعضاء، وفتح باب الاستيراد والتصدير أمام السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى، واعادة النظر فى القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر.

د - استمرار تمويل الاستثمار الزراعى الحكومى حفاظاً على قطاع الزراعة من التدهور وحمايته، وفى نفس الوقت اتخذت الدولة عدة إجراءات للحد من التدخل الحكومى وتحرير الاستثمار الزراعى الخاص من كافة القيود.

هـ - توزيع الأدوار بين القطاعات حيث اتجهت الدولة إلى التحول للقطاع الخاص من خلال برنامج للخصخصة فتم تحويل كل من الهيئة العامة للتنمية الزراعية وهيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية والهيئة العام لاستصلاح الأراضى إلى شركات قابضة.

(٩) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية المغربية:

تتركز التعديلات فى اطار برنامج الاصلاح والتعديل الهيكلى فيمايلى:

أ - تعديلات مرتبطة بتنظيم القطاع الفلاحى وتتضمن سياسات النفقات العامة والاصلاحات المؤسسية والخصخصة، وتقليص تدخل الدولة.

ب - السياسات التجارية وتتضمن تقليص القيود الكمية للواردات بأستثناء المنتجات الاستراتجية وترشيد وتقليص الرسوم الجمركية، تبسيط الاجراءات الادارية فى مجال التجارة الخارجية.

جـ - السياسات السعرية وتتضمن تحرير أسعار المدخلات والمنتجات، إلغاء دعم الأسمدة والبذور والدعم الاستهلاكى.

د - سياسة الاقراض وتتضم رفع سقوف القروض المخصصة للتصدير.

هـ - السياسات الخاصة بالموازنة العامة وتتضمن عدم زيادة مصاريف الجماعات المحلية وترشيد اعانات الاستثمار

و - السياسات المؤسسية وتتضمن إلغاء الاحتكار فى مجال التصدير وخصخصة الخدمات البيطرية والتحرير التدريجى لانتاج البذور واصلاح قانون الاستثمار.

(١٠) التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية الموريتانية:

وتتحدد أهم ملامح الاصلاحات والتعديلات الهيكلية فى القطاع الزراعى الموريتانى فيمايلى:

أ - إلغاء دعم المدخلات الزراعية.

ب - إعادة هيكلة وزارة التنمية الزراعية لتتلاءم من حيث الأهداف والوظائف والتنظيم المؤسسى مع الأوضاع الجديدة.

جـ - توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، حيث تخلت الدولة عن جميع عمليات الإنتاج والتسويق للقطاع الخاص، واقتصر دور الدولة على وضع الاستراتيجيات والخطط، وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية.

ثالثاً: أثر برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى العربى:

كانت القطاعات الزراعية فى كافة الدول العربية التى طبقت البرامج الاصلاحية والتعديلات الهيكلية فى بؤرة تلك الإصلاحات والتعديلات، كما كانت أكثر القطاعات التى تاثرت بها، إلا أن درجة ذلك التأثير واتجاهه ومجالاته قد اختلفت وتفاوتت من دولة إلى أخرى، سواء لأسباب أو اعتبارات متعلقة بسياسات الاصلاح فى حد ذاتها واختلاف طبيعتها وحدتها من دولة إلى أخرى، أو لأسباب متعلقة بالقطاع الزراعى ذاته من حيث أهميته النسبية وطبيعته، ومدى ما يتعرض له من تقلبات بفعل العوامل الطبيعية.

ولقياس أثر برامج الاصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى فى الدول العربية ثم استخدام اختبار الفرق بين مجموعتين (اختبار T) للمقارنة بين حجم الانتاج والصادرات والواردات والاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية قبل تطبيق تلك البرامج والتعديلات بنظيرتها بعد تعديلها وفقا للخطوات التالية:

1- $$D = \frac{\Sigma(X_1 - X_2)}{N}$$

حيث X_1 : حجم الإنتج أو الصادرات أو الواردات أو الاستهلاك بالألف طن خلال الفترة قبل تطبيق برامج الاصلاح والتعديلات الهيكلية.

X_2 : حجم الانتاج أو الصادرات أو الواردات أو الاستهلاك بالألف طن خلال الفترة بعد تطبيق برامج الاصلاح والتعديلات الهيكلية.

N : عدد السنوات.

2- $$D^2 = \Sigma (X_1 - X_2)^2$$

3- $$E_{D^2} = \frac{1}{1-N}\left(D^2 - \frac{(D)^2}{N} \right)$$

$$4- \quad T = \frac{D}{\sqrt{\frac{E_{D^2}}{N}}}$$

وقد أوضحت نتائج التحليل مايلى:

(١) الأردن:

توضح بيانات الجدول رقم (١) وجود زيادة غير معنوية فى الانتاج من محاصيل الحبوب والدواجن والأسماك حيث زادت الكمية المنتجة من حوالى ١٠٥,٧ ألف طن كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) إلى حوال ١٣٥,٩ ألف طن خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) بزيادة حوالى ٢٨,٥٪ عن متوسط الفترة الأولى، بينما زادت الكمية المنتجة من الدواجن من حوالى ٤٥,٦ ألف طن كمتوسط للفترة الأولى إلى ٦٨ ألف طن كمتوسط للفترة الثانية بنسبة ٤٩,١٪، ومن الأسماك من حوالى ١٠٠ طن خلال الفترة إلى حوالى ٤٠٠ طن خلال الفترة الثانية بنسبة ٣٠٠٪.

وفى نفس الوقت كانت هناك زيادة معنوية فى الانتاج من محاصيل الخضر والفاكهة واللحوم الحمراء حيث زاد الانتاج من حوالى ٧٤٠,٧، ٢٠٥,٣، ٨,٦ ألف طن كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالى ٩٥٣,٩، ٣١٢,٩، ١٣.٦ ألف طن كمتوسط للفترة الثانية وبنسب زيادة بلغت ٢٨,٧٪، ٥٢,٤٪، ٥٨,١٪ لكل من الخضر والفاكهة واللحوم الحمراء على الترتيب أما بالنسبة للاستهلاك من تلك المجموعات الغذائية فقد كانت هناك زيادة معنوية فيه لجميع السلع باستثناء اللحوم الحمراء التى لم تحدث زيادة معنوية فى استهلاكها حيث زاد الاستهلاك من حوالى ٨٢٩,٩، ٤٦٣,٢، ١٧١,٨، ٤١,١، ٦٠,٩، ٦,٨ ألف طن كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالى ١٥٢٥,٩، ٦٤٤,١، ٢٨٧,٤، ٤٦.٣، ٧٨,٢، ١٠,٢ الف طن كمتوسط للفترة الثانية وبنسبة زيادة حوالى ٨٣,٨٪، ٣٩٪، ٦٧,٣٪، ١٢,٦٪، ٥٣,٦٪، ٤٧,٨٪ لكل من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك على الترتيب. وقد ترتب على هذا الوضع انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من حوالى ١٢,٧٪، ١٥٩,٩٪، ١١٩,٥٪، ٨٩,٦٪ إلى حوالى ٨,٩٪، ١٤٨,١٪، ١٠٨,٨٪، ٨٦.٩٪ بالنسبة لكل من الحبوب والخضروات والفاكهة والدواجن على الترتيب بينما زادت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٢٠,٩٪، ١,٤٪ إلى حوالى ٢٩,٤٪، ٣,٩٪ لكل من اللحوم الحمراء والأسماك على الترتيب. وقد أدى ذلك الوضع إلى زيادة الواردات من ٧٥٢,٨، ٣٢,٥، ٥,٣، ٦.٨ ألف طن إلى حوالى ١٤٠١,٥، ٣٢,٧، ١٠,٢، ٩,٨ ألف طن من الحبوب واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك على الترتيب، بينما انخفضت الواردات من الخضر من حوالى ٢٠,٢ ألف طن إلى حوالى ١١,٣ ألف طن، ومن

الفاكهة من حوالى ٨٨,٧ ألف طن إلى حوالى ٣١,٦ ألف طن. وفى نفس الوقت انخفضت الصادرات من الحبوب من حوالى ٢٨,٦ ألف طن إلى حوالى ١١,٥ ألف طن، ومن الفاكهة من حوالى ١٢٢,٢ ألف طن إلى ٥٧,١ ألف طن، وزادت الصادرات من الخضر من حوالى ٣٠١,٧ ألف طن إلى ٣٢١,١ ألف طن.

جدول رقم (١): نتائج اختبارات الفرق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى المملكة الأردنية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
	الانتاج	١٠٥.٧	٧٤٠,٧	٢٠٥,٣	٨,٦	٤٥,٦	٠,١
متوسط	الاستهلاك	٨٢٩,٩	٤٦٣,٢	١٧١,٨	٤١,١	٥٠,٩	٦,٩
الفترة	الصادرات	٢٨,٦	٣٠١,٧	١٢٢,٢	-	-	-
١٩٨٠-١٩٨٨	الواردات	٧٥٢.٨	٢٤,٢	٨٨,٧	٣٢,٥	٥,٣	٦,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	١٢,٧	١٥٩,٩	١١٩,٥	٢٠,٩	٨٩,٦	١,٤
	الانتاج	١٣٥.٩	٩٥٣,٩	٣١٢,٩	١٣,٦	٦٨,٠	٠,٤
متوسط	الاستهلاك	١٥٢٥,٩	٦٤٤,١	٢٨٧,٤	٤٦,٣	٧٨,٢	١,٢
الفترة	الصادرات	١١,٥	٣٢١,١	- ٥٧,١	-	-	-
١٩٨٩-١٩٩٧	الواردات	١٤٠١,٥	١١,٣	٣١,٦	٣٢,٧	١٠,٢	٩,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٨,٩	١٤٨,١	١٠٨,٨	٢٩,٤	٦٨,٩	٣,٩
نتائج اختبار	الانتاج	١,١٨	*٢,٦٧	*٣,٢	*٢,٧٤	١,٠١	١,٥٧
T للفرق بين	الاستهلاك	*٣,٩٤	*٢,٩٦	*٢,٨٨	١,٥٩	*٢,٩١	*٢,٩٣
المتوسطين	الصادرات	(٢,٠٣)*	٠,٨٦	(٢,٩١)*	-	-	-
	الواردات	*٤,١٤	(١,٣٧)	(٢,٩٥)*	٠,٤٤	٣,١٥	*٣,١١

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

وترجع التطورات السابقة إلى إلغاء التسعيرة الجبرية للمدخلات والمخرجات وترك تحديد أسعارها لآليات السوق، بالاضافة إلى حصر التدخل الحكومى فى العملية الانتاجية الزراعية، وقصره على التنظيم والمراقبة والتوجيه.

(٢) الجزائر:

توضح بيانات الجدول رقم (٢) وجود زيادة معنوية فى الانتاج من الخضر واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك وغير معنوية فى الانتاج من الحبوب والفاكهة، حيث زادت الكمية المنتجة من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك بنسبة ٤٤,٥٪، ٥٤,٧٪، ٤١,١٪، ٥٤,٥٪، ٢٨,٩٪، ٣٥,٩٪ على الترتيب خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

أما بالنسبة للاستهلاك من تلك المجموعات الغذائية فقد كانت هناك زيادة معنوية فى استهلاك الحبوب والخضر واللحوم الحمراء والدواجن وغير معنوية فى استهلاك الفاكهة والأسماك، حيث زاد الاستهلاك بنسبة ٤٦,٢٪، ٥٣,٤٪، ٤٠,٦٪، ٤٤,١٪، ٢٩,٩٪، ٢٧,٥٪ بالنسبة لكل من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك على الترتيب خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

وبالنسبة للصادرات من الخضر والفاكهة فلم تحدث فيها تغيرات جوهرية خلال الفترة بعد تبطيق برامج الإصلاح عما كانت عليه قبل تطبيقها، بينما لم تكن هناك صادرات من السلع الغذائية الأخرى.

أما بالنسبة للواردات فقد كانت هناك زيادة معنوية خلال الفترة الثانية فى الواردات بين الحبوب وغير معنوية فى الواردات من الفاكهة حيث زادت بنسبة ٤٧,١٪، ٢,٦٪ على الترتيب، بينما حدثت انخفاضات غير جوهرية فى الواردات من الخضر واللحوم الحمراء والأسماك.

وترجع التطورات السابقة إلى الاصلاحات المؤسسية التى تمت فى القطاع الزراعى الجزائرى والتى شملت إعطاء المزارعين دوراً أكبر فى مجال الإدارة، ووضع الجهاز الارشادى تحت تصرف الغرف الفلاحية. وتعزيز وتشجيع الاستثمارات الزراعية، مع ملاحظة أن أوضاع الفجوة الغذائية وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب تخضع لتقلبات متفاوته وفقا لسنوات المطر والجفاف، وبالتالى يصعب رصد الأثر الفعلى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى الجزائر على أوضاع هذه الفجوة ونسب الاكتفاء الذاتى.

جدول رقم (٢): نتائج اختبارات الفرق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى الجزائر خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨	الانتاج	١٩٠٥,٦	١٣٩٨,٣	٩٧٥,٧	١٦٢,٨	١٥٩	٧٤,٣
	الاستهلاك	٥٨٠٩,٦	١٤٢٥,٥	٩٨٣,٢	١٨٦,٢	١٥٩	٨١,٨
	الصادرات	-	٠,٣	٧,٩	-	-	٠,١
	الواردات	٣٨٠٤,٠	٢٧,٥	١٥,٤	٢٣,٤	-	٧,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٣٢,٣	٩٨,١	٩٩,٢	٦٨,٤	١٠٠	٩٠,٨
متوسط الفترة ١٩٨٩-١٩٩٧	الانتاج	٢٧١٧,٠	٢١٦٣,٠	١٣٨٠,٠	٢٥١,٠	٢٠٥	١٠١,٠
	الاستهلاك	٨٤١٣,٦	٢١٨٦,٢	١٣٨٢,٣	٢٦٨,٣	٢٠٥	١٠٤,٣
	الصادرات	٠,٤	٠,١	١٣,٥	-	-	-
	الواردات	٥٧٠٠,٠	٢٣,٣	١٥,٨	١٧,٣	-	٣,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٣٠,٩	٩٨,٩	٩٩,٨	٩٣,٦	١٠٠	٩٦,٨
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	١٣٤	*٢,١٤	١,١٧	*١,٨٨	*٢,٣٣	*١,٩٤
	الاستهلاك	*٠,١٧	*٢,٥٨	١,٢١	*٢,١٣	*٢,٥٤	٠,٩٨
	الصادرات	-	(٠,١٧)	٠,٤٦	-	-	٠,١٧
	الواردات	*٠,٩٦	(٠,٦٨)	٠,١١	(٠,٧٧)	-	(٠,٦٧)

* معنوى عند مستوى معنوية ٥ ٠٠

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٣) المملكة العربية السعودية:

أسست حكومة المملكة العربية السعودية عملية تخطيط شامل في نظام تأسس على السوق الحرة، وفي نفس الوقت أوجدت المؤسسات التي مكنت الأفراد من استثمار عملهم، وأموالهم، وأحجمت عن منافستهم في هذه المجالات بل وشجعتهم على الأنفراد بها ما أمكن ذلك، ونتيجة لتلك السياسات فقد ساهم القطاع الخاص بحوالي ٥٥٪ من الدخل القومي الحقيقي كمتوسط للفترة (١٩٩١-١٩٩٧). وقد أدى تشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية الكبيرة التي تستخدم الآلات والوسائل الحديثة إلى توجيه القطاع الخاص لأموال كبيرة في انشاء تلك المزارع. وقد أدت تلك السياسات إلى تحقيق زيادة ملموسة في الانتاج من جميع السلع الغذائية الأساسية حيث زاد الانتاج من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك بنسبة ٣٢,٨٪، ٣٦,٧٪، ٥٦,٩٪، ٧٨,٤٪، ١٠٩٪، ٢٦,٢٪ على الترتيب خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)، وفي نفس الوقت زادت الصادرات من الحبوب بنسبة ٨٨,١٪، ومن الخضر بنسبة ٦٣٪، ومن الأسماك من ٥٠٠ طن كمتوسط للفترة الأولى إلى ١٣,٧ ألف طن كمتوسط للفترة الثانية وقد ساعد ذلك على زيادة الاستهلاك من اللحوم والدواجن والأسماك والخضر والفاكهة، بينما حدث انخفاض غير معنوي في استهلاك الحبوب يمكن إرجاعه إلى ارتفاع مستويات الدخول. وفي نفس الوقت انخفضت الواردات من الحبوب بنسبة ٢٣,٢٪، ومن الدواجن بنسبة ٣٣,٢٪، بينما كانت هناك زيادة غير معنوية في الواردات الغذائية من السلع الأخرى.

وترجع التطورات السابقة بصفة أساسية إلى أعطاء الأولوية لتوفير الائتمان الزراعي أيمانا من حكومة المملكة بالدور الذي يلعبه رأس المال في تغيير النمط الزراعي، وقد بلغت قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي السعودي حتى عام ١٩٩٧ حوالي ٢٩,٧ مليار ريال، وتوفير البنية الأساسية التي شملت ربط المناطق الزراعية بالطرق الرئيسية بواسطة شبكة من الطرق، وتوفير وسائل الاتصالات الحديثة التي تسهل عملية تبادل المعلومات التسويقية، وتوفير الخدمات الضرورية للمزارعين من مياه نقية وخدمات صحية وكهرباء وتعليم وغيرها. وبعد أن اكتملت مشاركة الحكومة في تجهيز البنية الأساسية ركزت خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٥) على مساهمة القطاع الخاص مساهمة فعالة في الاستثمار الزراعي. كما لعبت الدولة دورا ملموسا في تهيئة الفرصة والمناخ الملائم لزيادة المعروض من المنتجات ذات المواصفات القياسية جيدة بأقل التكاليف الانتاجية، وإتاحة الفرصة أمام الواردات والصادرات لتؤدي التوازنات السوقية في إطار عادل.

جدول رقم (٣): نتائج اختبارات الفرق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠ -١٩٩٠).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠	الانتاج	٢٥٦١,٠	١٠٢٣,٠	٦١٧,٠	١٣٤,٠	١٨٥,٠	٤٢,٠
	الاستهلاك	٥٨١١,٠	١٣٧٤,٢	١١٢٢,٧	١٨٥,٢	٣٧١,٦	٧٧,٠
	الصادرات	٨ ٦٠	٢٣,٨	٣٩,٣	٠,٥	١,٧	٥,٨
	الواردات	٤٠ ٠٠,٠	٣٧٥,٠	٥٤٥,٠	٥١,٧	١٨٨,٣	٤٠,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٤ ٠,١	٧,٨	٥٤,٩	٧٢,٣	٤٩,٧	٥٤,٥
متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٧	الانتاج	٣٢ ٩٩,٠	١٣٩٨,٠	٩٦٨,٠	٢٣٩,٠	٣٨٧,٠	٥٣,٠
	الاستهلاك	٥٢ ٥٥,٧	١٨٨٢,٢	١٦٥٤,٨	٣١٢,٦	٥١٢,٧	٩٤,٧
	الصادرات	١٥ ٥٥,٣	٣٨,٨	٣٧,٢	٣,٧	–	٢,٤
	الواردات	٣١ ٠٠,٠	٥٢٣,٠	٧٢٤,٠	٧٧,٣	١٢٥,٧	٤٤,١
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٦ ٠,٣	٧٤,٣	٥٨,٥	٧٦,٤	٧٥,٤	٥٥,٩
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	* ٠٩٩	*١,٧٧	*١,٩٤	*٢,٢٣	*٤,١٢	٠,٦٣
	الاستهلاك	(٠ ٢٤)	*١,٩٩	١,١٣	*٣,٣١	*٢,٤١	٠,٥٨
	الصادرات	١ ١١	*١,٨٨	(٠,٢٨)	٠,٨٩	–	(٠,١٨)
	الواردات	(٠ ٤٨)	*١,٨٤	١,٢٣	٠,٦٨	(٠,٥٤)	٠,٣١

* معنوى عند مستوى معنوية ٥ ,٠

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٤) السودان:

تضمنت برامج الاصلاح الاقتصادى فى السودان العمل على إزالة التشوهات السعرية وتشجيع القطاع الخاص وتهيئة المناخ الصالح للاستثمار والتنمية فى القطاع الزراعى، ومراجعة النظم واللوائح والقوانين المشجعة لزيادة الإنتاج، وقد نجحت تلك السياسات فى تحقيق زيادة معنوية فى الانتاج من الحبوب والبذور الحمراء والأسماك حيث زادت بنسبة ١٠٧٪، ١٢٨٪، ٤٦,٤٪ على الترتيب خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)، بينما لم تكن هناك زيادة معنوية فى الانتاج من الخضر والفاكهة والدواجن، وقد انعكس ذلك على الوضع الاستهلاكى حيث كانت الزيادة فى الاستهلاك تتمشى مع الزيادة فى الانتاج. بينما اتسمت اوضاع التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية بالثبات النسبى تقريبا ولم تطرأ عليها تعديلات جوهرية بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية كما توضح ذلك بيانات الجدول رقم (٤). ويذكر أن الاصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية فى السودان يتم تنفيذها دون الحصول على أى دعم خارجى يساهم فى التخفيف من حدة الاجراءات التى اتخذت

جدول رقم (٤): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى السودان خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠	الانتاج	٢١٥,٠	٩١٣,٠	٨٠٨,٠	٤١٩,٠	٢٣	٢٨,٠
	الاستهلاك	٢٤٠,٠	٩١٢,٧	٨٠٦,٠	٤١٨,٨	٢٣	٢٧,٧
	الصادرات	١٠٩,٠	٠,٧	٣,١	٠,٢	–	٠,٦٧
	الواردات	٤,٠ ٥	٠,٣٧	١,١	–	–	٠,٣٩
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٨٦,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٠١,٠
متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٧	الانتاج	٤٤١,٠	٩٩٧,	٨٥٠,٠	٩٥٦,٠	٢٦	٤١,٠
	الاستهلاك	٤٦٦,٠	١٠٠٢,٩	٨٤٣,٧	٩٥٢,٦	٢٦	٤١,٠
	الصادرات	٢ ١,٠	٠,٧	٦,٧	٣,٤	–	٠,٤٨
	الواردات	٤٠٦,٠	٦ز٦	٠,٤١	–	–	٠,٤٥
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٩٥,٢	٩٩,٤	١٠٠,٧	١٠٠,٣	١٠٠	١٠٠,٠
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	٢,١٥*	٠,٥٨	٠,٦٨	٢,٥٨*	٠,٢٣	١,٩٤*
	الاستهلاك	٢,٤٧*	٠,٤١	٠,٥٦	٤,٧٧*	٠,٣١	١,٨٨*
	الصادرات	٠ ٧٧	٠,٠١	(٠,٣٧)	١,١١	–	٠,٠٣
	الواردات	(٠ ١١)	٠,٤٧	(٠,١٣)	–	–	٠,١٤

* معنوى عند مستوى معنوية ٥ ٠.

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٥) سوريا:

تميزت الفترة قبل عام ١٩٨٧ بفرض القيود على تسويق المنتجات الزراعية والحد من دور القطاع الخاص في ممارسة العملية التسويقية بشكل طبيعي، كما تضمنت النظم والقوانين التي كان يعمل بها الإلتزام بالتوريد الاجباري للمحاصيل الرئيسية واتخاذ العديد من الاجراءات المشددة لضمان تحقيق ذلك التوريد مثل منع نقل المحاصيل من قرية إلى أخرى.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) نجاح برامج الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في تحقيق زيادة معنوية في الانتاج من الحبوب والفاكهة والأسماك حيث زادت بنسبة ٦٦,٢٪، ٤٥,٥٪، ٨٢,٦٪ على الترتيب، وزيادة غير معنوية في انتاج كل من اللحوم الحمراء والأسماك بنسبة ١٨٪، ٠٪ على الترتيب بينما حدث انخفاض غير معنوي في الانتاج من محاصيل الخضر بنسبة ٢٪. وقد انعكس ذلك على أوضاع الاستهلاك الغذائي في سوريا حيث زاد الاستهلاك من الحبوب بنسبة ٥٧٪، ومن الفاكهة بنسبة ٣٦,٣٪، ومن اللحوم بنسبة ١١,٣٪، ومن الدواجن بنسبة ٥٪، وبينما انخفض الاستهلاك من الخضر بنسبة ٣٪، ومن الأسماك بنسبة ٣٥٪.

أما بالنسبة لأوضاع التجارة الخارجية، فقد كانت هناك زيادة معنوية في الصادرات الحبوب بنسبة ٨٩٪، ومن الخضر بنسبة ١٧,٨٪ وزادت الصادرات من الفاكهة إلى حوالي تسعة أضعافها، والصادرات من الأسماك من حوالي ١٠٠ طن فقط كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) إلى حوالي ١٠.١ ألف طن كمتوسط للفترة (١٩٨٧-١٩٩٧).

وفي نفس الوقت زادت الواردات من الحبوب بنسبة ٣٦,٤٪، بينما انخفضت الواردات من الخضر والفواكه واللحوم الحمراء والأسماك.

وتجدر الاشارة إلى استمرار الدولة في حماية المنتجات من السلع الاستراتيجية، والتدخل في عمليات تسويقها إلى جانب القطاع الخاص دون اجبار المنتجين على التوريد للمؤسسات الحكومية. وفي نفس الوقت فقد اتجهت التعديلات نحو الخفض التدريجي لدعم السلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج تجنبا لمسورة زيادتها، وبذلك انخفضت كثيرا مخصصات الدعم التي كانت تتحملها الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٥): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى سوريا خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٦)

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
	الانتاج	٢٠٢٧,٠	٣٤٢١,٠	١٢٧٢,٠	١٣٣,٠	٧٠,٥	٤,٦
متوسط	الاستهلاك	٣٠٥٣,٠	٣٤٤٠,٤	١٣٤٧,٠	١٤٤,٤	٧٠,٥	١٠,٦
الفترة	الصادرات	١٠٦,٠	٢٧,٠	٤,٦	–	–	٠,١
١٩٨٠-١٩٨٦	الواردات	٩٢٢,٠	٤٦,٤	٧٩,٦	١١,٤	–	٦,٠
	نسبة الاكتفاء الذاتى %	٩٦,١	٩٩,٤	٩٤,٤	٩٢,١	١٠٠,٠	٤٣,٦
	الانتاج	٤١٧٦,٠	٣٣٥٤,٠	١٨٥١,٠	١٥٧,٠	٧٤,٠	٨,٤
متوسط	الاستهلاك	٥٠٢٤,٠	٣٢٥٤,٦	١٨٤٠,١	١٦٠,٧	٧٤,٠	٦,٩
الفترة	الصادرات	٢٠٨,٠	١٠٢,٠	٤١,٠	–	–	٣,١
١٩٨٧-١٩٩٧	الواردات	٢٦,٠	٢,٦	٣٠,١	٣,٧	–	١,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى %	٠,٧	١٠٥,١	١٠٠,٦	٩٧,٧	١٠٠,٠	١٢١,٧
نتائج اختبار	الانتاج	*٦,٥٧	(٠,٢١)	*١,٩٨	٠,٦٨	٠,٢٢	*٢,١١
T للفرق بين	الاستهلاك	*٦,٥٨	(٩,٧٤)	*١,٨٢	٠,٤٢	٠,٢٣	(٠,٦١)
المتوسطين	الصادرات	*٩,٩٧	*٢,٥٨	*٣,٣٧	–	–	*٢,١٣
	الواردات	٤,١	*(٤,١١)	(١,١٧)	(١,٣١)	–	(١,٥٤)

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٦) العراق:

اتجهت السياسة الزراعية العراقية نحو دعم الحركة التعاونية باعتبارها النظام الزراعي الأكثر استجابة لضرورة التنمية الاقتصادية السريعة وتخليص سكان الريف من حياة التخلف والفقر، بالاضافة إلى التدخل الكامل للدولة في السياسات التسويقية والتسعيرية للانتاج ومستلزمات الانتاج. ثم اتجهت السياسة الزراعية العراقية بعد عام ١٩٨٧ إلى توسيع نشاط الانتاج الزراعي الخاص وتخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة وتعزيز المنافسة، وتحويل ملكية المؤسسات التسويقية الزراعية إلى القطاع الخاص، والسماح للمنتجين الزراعيين ببيع حاصلاتهم إلى الدولة أو لأسواق المحلية، وترك أسعار الفاكهة والخضر واللحوم لظروف السوق، وإعادة قصر بيع محاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية على الدولة فقط مع رفع أسعارها إلى مستويات حرية مقاربة للأسعار العالمية.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٦) أن تلك السياسات وغيرها قد أدت إلى زيادة الانتاج من الحبوب بنسبة ١٨,٢٪، ومن الخضر بنسبة ٢٥٪، ومن الفاكهة بنسبة ٢١,٤٪، بينما انخفض الانتاج من اللحوم بنسبة ٢٤,٨٪، ومن الدواجن بنسبة ٣٣,٨٪، ومن الأسماك بنسبة ٣٥,٢٪، وقد انعكس ذلك الوضع على الاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية حيث انخفض الاستهلاك من الحبوب بنسبة ٩٠٪، ومن اللحوم بنسبة ٢٩,٢٪، ومن الدواجن بنسبة ٥٨٪، ومن الأسماك بنسبة ٣٦٪، بينما زاد الاستهلاك من الخضر بنسبة ٢٥,٥٪، ومن الفاكهة بنسبة ٢١,٤٪.

جدول رقم (٦): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى العراق خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٧)

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧	الانتاج	٢٠٠٥,٠	٢٥٤٢,٠	١٢٥٦,٠	٨٨,٤	١٥٤,٠	٣٦
	الاستهلاك	٥٠٦٠,٠	٢٥٦٦,٠	١٢٧٥,٣	١٧٧,٩	٢٥٠,٣	٣٦
	الصادرات	–	٦,٠	٧٤,٨	–	–	–
	الواردات	٣٠٥٥,٠	٣٠,٠	٩٤,١	٩٨,٥	٩٦,٣	–
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٦,١	٩٩,١	٩٨,٥	٤٩,٧	٦١,٥	١٠٠
متوسط الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧	الانتاج	٢٠٦٩,٠	٣١٢٩,٠	١٦١٢,٠	٦٦,٥	١٠٢,٠	٢٣
	الاستهلاك	٥٠٥٧,٠	٣٢١٩,٩	١٥٤٧,٧	١٢٦,٠	١٠٥,١	٢٣
	الصادرات	–	٧,١	٧٨,٦	–	–	–
	الواردات	٣٠٨٨,٠	٩٨,٠	١٤,٣	٥٩,٥	٣,١	–
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٣,٤	٩٧,٢	١٠٤,٢	٥٢,٨	٩٧,١	١٠٠
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	.٤٣	*١,٩٨	١,٢٣	(٠,٦٢)	(١,٤٤)	(١,٠٢)
	الاستهلاك	(٠,٩٨)	*٢,١١	١,٥٦	(١,٢٨)	*(٢,١١)	(١,١)
	الصادرات	–	٠,١٣	٠,٤٦	–	–	–
	الواردات	.٢٧	*١,٨٤	(١,٢٤)	٠,٢٢	*(٣,٠٢)	–

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٧) قطر:

يتصف الانتاج الزراعى القطرى بالتنوع، ويتركز فى انتاج الخضروات والأعلاف والتمور والفاكهة وبعض محاصيل الحبوب. ونظرا للظروف المناخية وقلة المياه ومحدودة الأرض الصالحة للزراعة، وقلة الايدى العاملة وتحولها إلى مجالات أخرى غير زراعية بعد اكتشاف البترول، فقد أدى ذلك الوضع إلى تدهور وتراجع القطاع الزراعى، ولذلك فإن التعديلات والتطورات الاصلاحية فى القطاع الزراعى القطرى قد ركزت على الاهتمام بالمياه الجوفية باعتبارها المصدر الرئيسى لمياه الرى وكذلك الاهتمام بانتاج المحاصيل الأكثر جدوى وكفاءة فى استخدام الموارد المائية المحدودة وهى محاصيل الخضر والفاكهة.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٧) أن تلك التعديلات والتطورات الاصلاحية قد ساهمت فى تحقيق زيادة معنوية فى الانتاج من الحبوب بنسبة ١٤١٪، ومن الخضر بنسبة ٨٧,٧٪، ومن اللحوم بنسبة ٥٩,٥٪، ومن الأسماك بنسبة ١٢٠٪، وتحقيق زيادة غير معنوية فى الانتاج من الفاكهة بنسبة ٩,٢٪.

وفى نفس الوقت كانت هناك زيادة معنوية فى الاستهلاك من الخضر بنسبة ١٧٣٪، ومن الفاكهة بنسبة ٥٢,٦٪، ومن اللحوم بنسبة ٤١,٣٪، ومن الأسماك بنسبة ١٣٠٪، وغير معنوية فى الاستهلاك من الحبوب بنسبة ١٢,٠٪، ومن الدواجن بنسبة ٣٧,٦٪.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية فيتسم القطاع الزراعى بالاعتماد على الواردات من كافة السلع الغذائية الأساسية ونظرا لمحدودية الانتاج فلم تكن هناك أية صادرات منها، وقد كانت هناك خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) زيادة معنوية فى الواردات من الخضر بنسبة ٢٤٤٪، ومن الفاكهة بنسبة ٢٨,٢٪، ومن الأسماك بنسبة ١٦٧٪، بينما كانت غير معنوية فى الواردات من الحبوب واللحوم الحمراء والدواجن بنسبة ١٠,٦٪، ٢١٪، ٢١٪ على الترتيب.

وتوضح النتائج السابقة أن الانتاج الزراعى القطرى من معظم السلع الغذائية وبخاصة النباتية منها لا يساهم مساهمة ذات شأن فى مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية وينعكس ذلك فى تدنى مستويات تحقيق الاكتفاء الذاتى منها، وعلى الرغم من ذلك فإن الانتاج المحلى من الخضر وبعض أنواع الفاكهة يمكن استثناؤه من ذلك نظراً للزيادة التى تحققت فى انتاجهما.

جدول رقم (٧): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى قطر خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
	الانتاج	١,٧	١٥,٥	٧,٦	٤,٢	١,١	٢,٤
متوسط	الاستهلاك	١١١,٥	٣٤,٠	٣٤,٠	٨,٠	١٢,٥	٣,٠
الفترة	الصادرات	–	–	–	–	–	–
١٩٨٠-١٩٨٨	الواردات	١٠٩,٨	١٨,٥	٢٦,٤	٣,٨	١١,٤	٠,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	١,٥	٤٥,٦	٢٢,٤	٥٢,٥	٨,٨	٨٠,٠
	الانتاج	٤,١	٢٩,١	٨,٣	٦,٧	٣,٤	٥,٣
متوسط	الاستهلاك	١١٥,٥	٩٢,٨	٥١,٩	١١,٣	١٧,٢	٦,٩
الفترة	الصادرات	–	–	–	–	–	–
١٩٨٩-١٩٩٧	الواردات	١٢١,٤	٦٣,٧	٤٣,٦	٤,٦	١٣,٨	١,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٣,٣	٣١,٤	١٥,٩	٥٩,٣	١٩,٨	٧٦,٨
نتائج اختبار	الانتاج	*١,٩٦	*٢,١٣	٠,٧٨	*١,٩٩	*٢,٢٣	*٢,١١
T للفرق بين	الاستهلاك	١,٠١	*٣,٠٣	*٢,٢١	*١,٩١	٠,٩٨	*٢,٢٤
المتوسطين	الصادرات	–	–	–	–	–	–
	الواردات	٠,٨٨	*٢,١٢	*١,٩١	٠,٤٢	٠,٤٨	٠,٢٨

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٨) ج . م . ع:

تبنت ج.م.ع سياسات اصلاحية فى قطاعها الزراعى فى فترة مبكرة سبقت تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى الشامل والتعديلات الهيكلية التى بدأت بعد عام ١٩٨٧ حيث تضمنت تلك السياسات التوسع فى تشجيع وزيادة القطاع الخاص، وإعادة النظر فى التشريعات الزراعية وتطوير وتحديث المؤسسات والتنظيمات الريفية، والتوجه الواضح نحو تشجيع الصادرات وتقليل الواردات وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتى ورفع مستوى دخول المزارعين، وغيرها من السياسات والاجراءات التى أدت إلى تحقيق زيادة معنوية فى الانتاج من كافة السلع الغذائية الأساسية، حيث توضح بيانات الجدول رقم (٨) زيادة انتاج الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن والأسماك خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) بنسبة ٢٧٪، ٨,٩٪، ٦٧,٩٪، ٢٢,٨٪، ١١,٧٢٪، ٨٤,٥٪ على الترتيب.

وقد أدت تلك البرامج الاصلاحية والتعديلات الهيكلية إلى تخفيض حجم الفجوة الغذائية فى كل من الحبوب واللحوم الحمراء والأسماك حيث زادت نسب الاكتفاء الذاتى منها من حوالى ٥٦,٥٪، ٧٨,٣٪، ٦٦,٩٪ إلى ٦٠,٤٪، ٨٣,٧٪، ٧٣,٦٪ على الترتيب. على الرغم من ذلك فإن نتيجة للزيادة المتتالية فى اعداد السكان فقد زادت الاحتياجات الاستهلاكية من الحبوب بنسبة ١٨,٩٪، ومن الخضر بنسبة ٨,٣٪، ومن الفاكهة بنسبة ٧٠,٦٪، ومن اللحوم الحمراء بنسبة ١٤,٨٪، ومن الدواجن بنسبة ٢٥,٥٪، ومن الأسماك بنسبة ٦٧,٧٪ وعلى الرغم من ذلك فقد حافظت مجموعات الخضر والفاكهة على معدلات تغطى الاحتياجات المحلية وتسمح ببعض الفوائض التصديرية.

ونتيجة لما تضمنته برامج التعديل الهيكلى من اصلاحات هامة فى مجال التجارة الخارجية الزراعية فقد انخفضت الواردات من الخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن بنسبة ٤٦,٩٪، ١١,٢٪، ٩,١٪، ٩٦٪ على الترتيب، بينما كانت هناك زيادة غير معنوية فى الواردات من الحبوب بنسبة ٥,٦٪، ومن الأسماك بنسبة ٣٨٪. وفى نفس الوقت كانت هناك زيادة معنوية فى الصادرات من الحبوب (الأرز) بنسبة ١٤٦٪، ومن الأسماك بنسبة ٣١٢٪ ومن الخضر بنسبة ٢٥,٧٪، واللحوم الحمراء من ٢٠ طن إلى ٥,٧ ألف طن، وغير معنوية فى الصادرات من الفاكهة بنسبة ٤,٢٪، والدواجن من ٣ طن إلى ٢٠ طن.

ويلاحظ اتجاه معاملات الحماية الاسمية لمختلف المحاصيل الرئيسية نحو الاعتدال، الأمر الذى يعكس جدية البرامج الاصلاحية فى الاتجاه نحو تقليل التشوهات السعرية وتحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية، والاتجاه نحو العمل على منطقة الموارد فى أوجه الاستخدامات الأكثر كفاءة.

جدول رقم (٨): نتائج اختبارات الفروق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغذائية الأساسية فى ج.م.ع خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٧).

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبوب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧	الانتاج	٩٢٠,٠	٨٦١٥,٠	٣٠٢١,٠	٤٧٨,٠	٢٦٥,٠	١٩٤,٠
	الاستهلاك	١٠٩٩,٠	٨٥٤٢,٦	٢٨٩٦,٢	٦١٠,٤	٣١٦,٩	٢٨٩,٩
	الصادرات	٧,٠	١١٣,٠	١٤٤,٠	٠,٠٢	٠,٠٣	١,٦
	الواردات	٢٣٦,٠	٤٠,٦	١٩,٢	١٣١,٤	٥٢,٠	٩٧,٥
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٦,٥	١٠٠,٨	١٠٤,٣	٧٨,٣	٨٣,٦	٦٦,٩
متوسط الفترة ١٩٨٨-١٩٩٧	الانتاج	١٤٠,٢	٩٣٧٧,٠	٥٠٧٣,٠	٥٨٧,٠	٢٩٦,٠	٣٥٨,٠
	الاستهلاك	١٨,٦	٩٢٥٢,٥	٤٩٤٠,١	٧٠٠,٩	٣٩٧,٧	٤٨٦,٢
	الصادرات	٠,٤	١٤٢,٠	١٥٠,٠	٥,٧	٠,٢	٦,٦
	الواردات	٣٨,٠	١٧,٥	١,١٧	١١٩,٦	١,٩	١٣٤,٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٠,٤	١٠١,١	١٠٢,٧	٨٣,٧	٧٤,٤	٧٣,٦
نتائج اختبار T للفرق بين المتوسطين	الانتاج	,٩٩	*١,٩٧	*٢,١٧	*١,٨٦	*١,٨٦	*٢,٧٨
	الاستهلاك	٠,٥٤	١,٢٧	*٣,٥١	١,٣٨	١,٢١	*٣,٢٣
	الصادرات	,١١	*١,٨٦	٠,٤٦	*٢,١٤	٠,٠١	*٢,٠٧
	الواردات	١,١٤	(٣٨,٠)	(٠,٠٢)	(٠,٢٨)	(١,٨٨)*	١,١٣

* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى انخفاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(٩) المغـرب:

على الرغم من التراجع الملحوظ الذى يحدث فى الانتاج الزراعى المغربى فى مواسم الجفاف نتيجة لاعتماد حوالى ٩٠٪ من هذا الانتاج على مياه الأمطار فإن المتوسط السنوى للانتاج من المحاصيل الغذائية الأساسية يعكس تطوراً ملحوظا فيما بين مرحلتى ما قبل وما بعد الاصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية حيث زاد الانتاج من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والدواجن و الأسماك بنسب ١٤,٦٪، ٨٢٪، ٢٥,٢٪، ٣٩,٤٪، ٣١,٦٪، ٤٣,٤٪ على الترتيب . وقد ا ـ ذلك الوقع إلى المحافظة على معدلات الاكتفاء الذاتى الجيدة من تلك السلع على الرغم م ـ زيادة استهلاكها بنسبة ١٤,٩٪، ٧٨,٣٪، ٢٨,٦٪، ٣٩,٦٪، ٣١,٩٪، ١٨,٣٪ على نفس الت ـ تيب.

من ناحية أخرى فإنه نتيجة لما تض ـ نته برامج التعديل الهيكلى من اصلاحات هامة فى مجال التجارة الخارجية شملت الغاء احتك ـ مكتب تسويق وتصدير المنتجات الزراعية والغاء تراخيص التصدير والضرائب على الصا ـ ات وتقليص القيود الكمية على الواردات والحقوق الجمركية عليها فقد زادت الصادرات من الحبوب بنسبة ١٦٤٪ وواردتها بنسبة ٢٠,٥٪، كما زادت الصادرات من الخضر بنسبة ١٠٠٪ ووارداتها من ٢٠٠ طن إلى ١,٨ ألف طن، وصادرات الفاكهة بنسبة ١٦,٣٪ ووارداتها بنسبة ٢٦٢٪، والصادرات من الأسماك بنسبة ١٣٩,٥٪ ووارداتها بنسبة ٣٠٠٪، كما زادت الواردات من اللحوم الحمراء بنسبة ٤٦,٧٪، ومن الدواجن من حوالى ٣٠ طين إلى حوالى ٤٢٠ طن، إلا أن ذلك لا يحول دون ملاحظة الأثر الواضح لتطبيق البرامج الاصلاحية على حجم الانتاج من تلك السلع الغذائية الاساسية.

جدول رقم (٩): نتائج اختبارات الفـر . بيـن مجموعتيـن لمتوسـطى الانتـاج والاسـتهلاك والصـادرات والـواردات مـن السـلع الغذ .ـة الأساسية فـى المغـرب خـلال الفـترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨)

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحبو .ـ	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواج ن	الأسماك
	الانتاج	٥ .٣٦,٠	٢٣٣٩,٠	١٩٧٢,٠	١٧٠,٠	١١٤,٠	٤٣٥,٠
متوسط	الاستهلاك	٧٠ ٥٢,٠	٢٢١٩,٢	١٤٦٨,٥	١٧٤,٥	١١٤,٣	٣٤٣,٩
الفترة	الصادرات	,٨	١٢٠,٠	٥٠٥,٥	–	–	٩١,٧
١٩٨٠-١٩٨٨	الواردات	٢ .٤٧,٠	٠,٢	٢,١	٤,٥	٠,٠٣	٠,٦
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	,٢	١٠٥,٤	١٣٤,٣	٩٧,٤	٩٩,٩	١٢٦,٥
	الانتاج	٥ ٦٩,٠	٤٢٥٧,٠	٢٤٦٩,٠	٢٣٧,٠	١٥٠,٠	٦٢٤,٠
متوسط	الاستهلاك	٨ ١٦,٤	٣٩٥٧,٩	١٨٨٨,٦	٢٤٣,٦	١٥٠,٤	٤٠٦,٧
الفترة	الصادرات	,٦	٣٠٠,٩	٥٨٨,٠	–	–	٢١٩,٧
١٩٨٩-١٩٩٧	الواردات	٢ .٦٨,٠	١,٨	٧,٦	٦,٦	٠,٤٢	٢,٤
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	,٢	١٠٧,٦	١٣٠,٧	٩٧,٣	٩٩,٧	١٥٣,٤
نتائج اختبار	الانتاج	١١	*٣,١٦	١,٣٦	*١,٩٦	٠,٧٨	*١,٩٤
T للفرق بين	الاستهلاك	٢٦	*٢,٤٦	١,٤٨	*١,٩٨	٠,٦٦	١,١٤
المتوسطين	الصادرات	٠١	*٢,٥٨	٠,٨٦	–	–	*٢,٠١
	الواردات	٠,٨٦	*١,٨٦	١,١٤	٠,٦٧	٠,١	٠,٢٣

* معنوى عند مستوى معنوية ٥ .

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعيـ الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

(١٠) موريتانيا:

كما سبق أن أوضحنا فإن مؤشرات الانتاج ومعدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية في الدول التى تعتمد زراعاتها بصفة أسـ ـة على الأمطار المتقلبة تتوقف إلى حد بعيد على أحوال هذا المطر، وبالتالى تأتى انعكاسـ البرامج الاصلاحية والسياسات الاقتصادية محدودة الأثر فى معظم الأحوال خاصة فى السنو ـ التى يزداد فيها الاعتماد على الزراعة المطرية بدرجة عالية.

وتوضح بيانات الجدول رقم (١٠) أن غالبية الانتاج من السلع الغذائية الأساسية قد حققت زيادة غير معنوية خلال الفترة (٩٨٩ -١٩٩٧) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) حيث زاد الانتاج من الحبوب ـ خضر والفاكهة واللحوم الحمراء والأسماك بنسبة ٤٧,٧٪، ١٦,٤٪، ٢٥,١٪، ٥٧,٩٪، ـ ١٥٪ على الترتيب، بينما انخفض انتاج الدواجن بنسبة ٣٢,٥٪.

وفى نفس الوقت انعكس ذلك على زيادة الاستهلاك من كافة السلع الغذائية الاساسية باستثناء الدواجن، حيث زاد الاستهلاك من الحبوب والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والأسماك بنسبة ٦,٢٪، ٥٢,٩٪، ٣٠,٥ ، ٥١,١، ٤٢٪ على الترتيب، وانخفض الاستهلاك من الدواجن بنسبة ٢٩٪.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية الزر ـية فتتمثل أهم الصادرات الزراعية الموريتانية فى الماشية بصفة أساسية بينما تتنوع الوارد ـ لتشمل معظم السلع الغذائية. وتتأثر حركة التجارة الخارجية الزراعية أيضاً بظروف الانـ ـج وحالة المطر ومواسم الجفاف التى تقل فيها الصادرات وتتزايد الواردات، ومن هنا فـ زادت الصادرات من اللحوم بنسبة ١٦٧٪، بينما انخفضت الصادرات من الأسماك بنسبة ـ١٠٪، واختفت الصادرات من السلع الغذائية الأخرى، بينما زادت الواردات من الحبوب والخضـ والفاكهة بنسبة ٥٣,٢٪، ١١٨,٩٪، ١٤٢,٩٪ على الترتيب، كما زادت واردات كل من الدو ـن من ٢٠ طن إلى ٤٠ طن سنويا، والأسماك من ١١٠ طن سنويا إلى ٢٨٠ طن سنويا.

جدول رقم (١٠): نتائج اختبارات الفر ق بين مجموعتين لمتوسطى الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات من السلع الغـ ـة الأساسية فى موريتانيا خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٧) مقارنة بالفترة (١٩٨٠-١٩٨٨

(ألف طن)

الفترة	البيان	الحـ ـب	الخضر	الفاكهة	اللحوم الحمراء	الدواجن	الأسماك
	الانتاج	٧ ٩	٦,٧	١٤,٧	٤٣,٧	٣,٧	٣٧٢,٤
متوسط	الاستهلاك	٢٩ ٠,٧	١٠,٤	١٥,٤	٤٣,٧	٣,٧٢	١٤٦,٥١
الفترة	الصادرات		–	–	١,١	–	٢٢٦,٠
١٩٨٠-١٩٨٨	الواردات	٢٠ ٠,٠	٣,٧	٠,٧	–	٠,٠٢	٠,١١
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٣ ٠٪	٦٤,٤	٩٥,٥	١٠٠,٠	٩٩,٥	٢٥٤,٢
	الانتاج	١٣ ٠,٠	٧,٨	١٨,٤	٦٩,٠	٢,٥	٤٣١,٠
متوسط	الاستهلاك	٣ ٠,٠	١٥,٩	٢٠,١	٦٦,٠٤	٢,٦٤	٢٠,٨
الفترة	الصادرات		–	–	٣,٠٤	–	٢٢٣,٠
١٩٨٩-١٩٩٧	الواردات	٣ ٠,٠	٨,١	١,٧	–	١,١٤	٠,٢٨
	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	٤ ٠٪	٤٩,١	٩١,٥	٩٩,٩	٩٤,٧	١٩٧,٦
نتائج اختبار	الانتاج	* ١٨	٠,٥٨	٠,٨٧	*١,٨٤	(٠,٨٨)	٠,٦٧
T للفرق بين	الاستهلاك	٠٢	١,١٢	١,٣٣	*١,٨٧	(٠,٦٧)	*١,٨٤
المتوسطين	الصادرات		–	–	–	–	(٠,١١)
	الواردات	١ ٠	*٢,١	٠,٤٨	–	٠,١١	٠,١

* معنوى عند مستوى معنوية د ٠

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى ـ خاض الكمية المعنوى ( )*، وغير المعنوى ( ).

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظم العربية للتنمية الزراعـ الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

رابعاً: متطلبات دعم العمل العربى المشترك لتنمية القطاعات الزراعية العربية:

أوضحت النتائج السابقة أن القطاعات الزراعية فى الدول العربية قد استطاعت تحقيق نتائج طيبة فى مجال تحقيق الأمن الغذائى العربى، إلا أنه على الرغم مما تحقق من نجاح فمازالت هناك بعض الجوانب السلبية فى الأداء الاقتصادى بصفة عامة، وفى الاقتصاديات الزراعية بصفة خاصة حتى أصبحت تلك الجوانب السلبية ظاهرة مستمرة تستوجب ضرورة دعم العمل العربى المشترك لمواجهتها. ويعزز أهمية ذلك البعد الاجتماعى فى الآثار السلبية لتطبيق التعديلات الهيكلية والبرامج الاصلاحية فى القطاعات الزراعية العربية.

وفى اطار التأقلم مع المستجدات الاقتصادية العالمية والمساهمة فى تطوير وتنمية الانتاج الزراعى العربى خاصة من السلع الغذائية الأساسية فى ضوء الطلب عليها ووفق مؤشرات السوق الداخلى والدولى فمن المقترح أن تتضمن السياسة الزراعية العربية العمل على اتخاذ الاجراءات الضرورية التالية التى يمكن أن تحد من الآثار السلبية لتطبيق التعديلات الهيكلية والبرامج الاصلاحية فى قطاعاتها الزراعية:

١- تطوير الهياكل المؤسسية والأطر التنظيمية التى تستهدف الاستخدام الأمثل للموارد الأرضية الزراعية، ودعم البحوث المرتبطة بمجالات زيادة الانتاج والانتاجية والأساليب المثلى للزراعة ومقاومة الأمراض والآفات، ومنع الاحتكار ومراقبة جودة الانتاج ومستلزمات الانتاج.

٢- دعم الحركة التعاونية الزراعية العربية من خلال اتخاذ الاجراءات القانونية والساسية والاجتماعية الضرورية لرفع كفاءة أداء منظماتها، ودراسة كيفية حمياتها بما يتيح لها الفرصة للاستمرار والنجاح وتنفيذ السياسات الاقتصادية الزراعية الجديدة التى انتهجتها الأقطار العربية، حيث أنه مما لاشك فيه أن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والاتجاه إلى آليات السوق بغرض التوقف أمام المفهوم المجتمعى والعام للتعاونيات على أساس أنه لن تكون أمامها أى فرص للاستمرار إذا ظل هذا المفهوم سائدا، وانما يتطلب الأمر تبنى مفاهيم اقتصادية جديدة مؤداها أن التعاونيات هى مؤسسات اقتصادية تسعى لتحقيق المصالح الخاصة لجماعة أعضائها، أى تصبح التعاونيات وفقا لهذا المفهوم منظمات أعمال يؤسسها أعضائها لكى يحققوا من خلالها مصالح اقتصادية خاصة بها ومباشرة لهم، ومن خلال تحقيقها لتلك المصالح الخاصة والمباشرة لأعضائها تتحقق ايضا مصالح مجتمعية أو عامة ولو بصورة عرضية.

٣- وضع السياسات التسويقية المناسبة لحل مشاكل انسياب السلع من خلال انشاء اجهزة حماية الأسواق المحلية وتطوير نظم المواصفات القياسية وانشاء اجهزة ومراكز

المعلومات التسويقية التى تضمن إتاحة كل ما يتعلق بمعايير الجودة والشروط الصحية والمواصفات الخاصة بالسلع التصديرية فى الأسواق العالمية ومساعدة المنتجين فى تحقيق تلك المو صفات فى منتجاتهم ومحاولة تطويرها.

٤- تبسيط الاجراءات المتعلقة بالاستثمار من خلال توفير المناخ الاستثمارى المشجع للمستثمرين على دخول ميدان الانتاج الزراعى ووضع الخرائط الاستثمارية لمختلف مجالات الاستثمار الزراعى المتاحة فى المناطق المختلفة من الأقطار العربية وتقديم التسهيلات الادارية اللازمة للمستثمرين لاقامة مشاريعهم الزراعية فيها.

٥- اتخاذ الاجراءات والآليات الضرورية المحفزة للتقدم التكنولوجى فى المجال الزراعى من خلال توفير المعلومات عن الحزم التكنولوجية والأساليب الانتاجية التى يمكن للمستثمرين الزراعيين اتباعها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال انشاء وتطوير المعاهد البحثية التكنولوجية المتخصصة والتى تتفق مع طبيعة انتاج كل قطر عربى من السلع الزراعية.

٦- ضرورة انشاء كيان تسويقى دولى عربى ينوب عن المنتجين والمصدرين العرب فى تسويق منتجاتهم إلى الأسواق الدولية يعمل على تحقيق أعلى درجة من التنسيق فى أداء العمليات التسويقية، والحد من المنافسة الضارة بين المصدرين العرب، والمساعدة فى التغلب على المعوقات التى تواجه النشاط التصديرى للسلع الزراعية العربية.

٧- نقل التجارب الناجحة التى يمكن الاستفادة منها فى مجال التطبيق الزراعى بين الدول العربية، وتنمية التجارة الزراعية العربية البيئية، وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية العربية ومستلزمات انتاجها، وتنفيذ المشروعات الزراعية المشتركة.

قائمة المراجع

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير التجميعى حول تقويم أثر برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاعات الزراعية العربية، ١٩٩٧.

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقويم أثر برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على القطاعات الزراعية فى الوطن العربى، سبتمبر، ١٩٩٨.

٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

٤- أسامة أحمد البهنساوى (دكتور)، وآخرون، مستقبل التجارة الخارجية الزراعية فى اطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، العدد ٢٤، ديسمبر، ١٩٩٦.

٥- عادل قرطاس (دكتور)، المؤشرات والمعايير الملائمة لتقويم آثار التعديلات الهيكلية فى ادارة القطاعات الزراعية فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، الندوة القومية حول سياسات ومناهج ادارة القطاعات الزراعية فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، ٦-٨ سبتمبر، ١٩٩٨

6- Osama, El-Bahnasawi, Economic Impact of Economic Reform Program Application on cost of Production and Profitablities of Major Crops in A.R., 5th Congress for economic and development in Egypt and Arab Countries, Mansoura University, 23-24 April, 1996.

أثر برامج الاصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى العربى

دكتور / أسامة أحمد البهنساوى

أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد - كلية الزراعة - جامعة الأزهر

مستخلص

تتفاوت الدول العربية فيما بينها من حيث طبيعة وعمق ومدى شمولية ما طبقته كل منها من برامج وتعديلات هيكلية فى ادارة قطاعاتها الزراعية وفقا لطبيعة وظروف كل دولة، وأهمية الزراعة فى اقتصادها الوطنى وأهداف أو غايات كل دولة منها من وراء تطبيق تلك البرامج والتعديلات، إلا أنها عملت جميعا على إزالة التشوهات وتجاوز العثرات التى تعانى منها قطاعاتها الزراعية وتحسين كفاءة إداراتها بما يحقق زيادة معدلات انتاجها من المنتجات الزراعية. وعلى الرغم من تحسن مستويات الأداء فى اقتصادياتها نتيجة لتطبيق تلك البرامج أو التعديلات وانعكاس ذلك أيضاً على مؤشرات الأداء فى قطاعاتها الزراعية متمثلة فى تحرير التراكيب المحصولية وزيادة الاهتمام بالمحاصيل والمنتجات الزراعية التصديرية، وتراجع قيمة الواردات الزراعية فى مواجهة الأسواق الخارجية إلا أن مؤشرات الفجوة الغذائية توضح استمرارها فى بعض الدول العربية. الأمر الذى يتطلب إعادة تقييم ما تم تطبيقه من برامج وتعديلات هيكلية فى القطاعات الزراعية واقتراح السبل الكفيلة بدعم الامكانيات المشتركة لهذه الدول للعمل على تحقيق اقصى استفادة ممكنة من الفرص المتاحة والجوانب الايجابية لهذه الاصلاحات والتعديلات والحد من الآثار السلبية التى أفرزتها.

وقد اهتمت الدراسة بقياس اثر برامج الاصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية على أوضاع الأمن الغذائى العربى من خلال استخدام الأساليب الاحصائية للمقارنة بين حجم الانتاج والصادرات والواردات والاستهلاك من السلع الغذائية الأساسية قبل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى بنظيرتها بعد تعديلها حيث أوضحت النتائج نجاح تلك البرامج والتعديلات فى تحقيق أهدافها بالنسبة لبعض السلع الغذائية الأساسية فى بعض الدول العربية، بينما لم تبلغ أهدافها بعد بالنسبة لبعضها الآخر، الأمر الذى يعنى أنه مازالت هناك بعض الاجراءات الضرورية التى يجب على الادارات الزراعية العربية اتباعها لتحقيق الأمن الغذائى العربى. ومن هنا فقد أوصت الدراسة بضرورة اتجاه الدول العربية إلى تطوير الهياكل المؤسسية والأطر التنظيمية التى تستهدف منع الاحتكار ومراقبة الجودة للانتاج ومستلزمات الانتاج ووضع السياسات التسويقية المناسبة لحل مشاكل انسياب السلع وانشاء مراكز للمعلومات التسويقية، وضرورة تحقيق المشاركة الشعبية فى مجالات التخطيط لزيادة الانتاج ووضع القرار، وتبسيط

الاجراءات المتعلقة بالاستثمار ووضع الخرائط الاستثمارية لمختلف مجالات الاستثمار فى المناطق المختلفة من الدول العربية. واتخاذ الاجراءات والآليات الضرورية المحفزة للتقدم التكنولوجى، وضرورة انشاء كيان تسويقى دولى عربى ينوب عن المنتجين والمصدرين العرب فى تسويق منتجاتهم إلى الأسواق الدولية، ونقل التجارب الناجحة التى يمكن الاستفادة منها فى مجال التطبيق الزراعى بين الدول العربية، وتنمية التجارة الزراعية العربية البينية، وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية العربية ومستلزمات انتاجها، وتنفيذ المشروعات المشتركة، وغيرها من الاجراءات التى يمكن أن تسهم فى تحقيق الأمن الغذائى العربى، وتحسين الأوضاع الغذائية على المستويات القومية، وتساعد على تنمية القدرات الانتاجية والتصديرية للدول العربية فى السلع الزراعية.

The Impact of Restructuring and Economic Reform Programs on Arab Food Security Situation

Dr. Usama Ahmed El-Behnasawy
Associate Professor of Economics, Faculty of Agriculture, El-Azhar University

Abstract

Arab countries differ with regard to the nature, depth, and comprehensiveness of application of restructuring and programs in the management of their agricultural sectors. These differences are due to the nature and conditions of each country, the importance of agriculture to national economy, the goals and objectives of each country of such programs and adjusments. Howerver, all of the Arab countries have been trying to eliminate any distrotions and overcome impediments that are hindering agricultural sectors and improving the efficiency of their management to achieve a higher production ratios of their agriclutre produce. Despite improvements achieved in performance standards in their economy due to the application of such adjustments and programs. Moreover, the reflection of theses applications on performance indicators in agricultural sectors represented in the liberalization of cropping patterns and more emphasis was placed on exporting agricultural production and crops, and a decline in the value of agricultural imports off world markets. However, food gap indicators illustrate its continuation in some Arab countries, which obligate the reevaluation of what have been applied in terms of restructuring and programs in the agricultural sectors. And suggest ways for supporting common potentialities of these countries to capitalize on available opportunities and the positive side of such reforms and adjustments and lessening negative impacts and spell over of these reforms.

The study accentuates measuring the impact of restructuring and economic reform programs on Arab food securiyt situations through the use of statistical methods and techniques to compare the volume of production, exports, imports and consumption of food commodities before and after the application of economic reform programs. The findings illustrate the success of these programs and adjustments in achieving their goals for some basic food comodities in some Arab countries, while it didn't achieve their goals for other Arab countries. These mean that there are some necessary measurements that have to be taken by Arab agricultural management to achieve Arab food security. Therefore, the study recommends the necessity for Arab countries to move toward the

restructuring of their institutions and organiza ...ns aiming at the prevention of monopoly, input and quality control, fu ...rmore, setting approriate marketing policies to solve commodity flow p ...blems, the establishment of marketing information centers. And the inc ...sion of community in the planning process to increase production ...nd quality of decisions, simplification of work and procedure for inv ...tment, setting of investment maps for all scopes in different areas in ...he Arab countries. Setting indispensable mechanisms that includes ...entives for technological advancements, the necessity for the establ ...ment of Arab international marketing entity that represents Arab pro ...cers and exporters in the marketing of their products to the internat ...al markets. Moreover, the transfer of successful practices in the fiel ...f agricultural applications among Arab countries, the development o ...he among Arab countries trade, the unification of standard specificatio ...or Arab agricultural inputs and products, the implementation of c ...non projects, and other measurements aiming at achieving the Arab ...d security, improving food situation at the national levels, and boasti ...production and exportation capabilities of Arab countries in agricultural c ...mmodities.